الجمهورية الجزائريــة الديمقراطية الشعبيــة
وزارة التعليــم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم اقتصاديــة

السنة الثانية ليسانس LMD

محاضرات في مقياس:

اقتصاد المؤسسة

د. أسماء عدائكة

موجه إلى طلبة سنة ثانية LMD:

- علوم مالية ومحاسبية
- علوم اقتصادية
- علوم تجارية
- علوم التسيير

الموسم الجامعي: 2023/2022

أسماء عدائكة

المحور الأول: علم الإقتصاد واقتصاد المؤسسة

أولا: تعريف علم الاقتصاد:

" يعرف علم الاقتصاد عادة، بأنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يعني بدارسة المشكلة التي تنشأ من وجود حاجات الإنسان ورغباته المتعددة، مقابل موارد اقتصادية و إمكانات محدودة نسبيا لإشباعها". ونجد أن أول من استعمل مصطلح "OIKONOMOS" اليونانية، هو أرسط الفيلسوف، وتعني "Oiko" منزل، و "Nomos' قانون، للدلالة على قانون المنزل أو اقتصاد المنزل وأطلق في البداية مصطلح "Economie" على طريقة تنظيم وإدارة شؤون الأسرة، ثم شمل مجموع العلاقات المادية الداخلية والخارجية للأمم . وفي معنى كلمة الاقتصاد بالمفهوم الضيق أو البسيط، فإننا نقصد بها الادخار والتوفير. وقد اختيرت لفظة الاقتصاد مرادفا للكلمة اللاتينية "économie"، من الفعل قصد في الشيء أي أحسن استعماله، والقصد هو الترشيد، والاقتصاد هو منزلة بين الإسراف والتقتير.

ثانيا : نشأة وتبلور علم الاقتصاد:

سنة 1615م استعمل لفظ الاقتصاد السياسي الرامي إلى إيجاد موارد مالية الدولة وكيفية إنفاقها، وإعطاء الحلول والمقترحات من طرف حكماء وحاشية ومع تطور الحياة وتعقدها اكتسب علم الاقتصاد الصفة العلمية لأنه أصبح يهدف إلى معرفة القوانين أو النظريات التي تحكم علاقات الإنتاج والتوزيع... الخ، ولقد تبلور علم الاقتصاد أكثر بظهور المدرستين الشهيرتين:

1- مدرسة الفيزيوقراط:

في القرن الثامن عشر، بزعامة "فرنسوا كيناي". وهو اقتصادي فرنسي "مؤسس مدرسة الفيزيوقراطيين" التي سيطرت على الفكر الاقتصادي في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، من أهم آثاره الفكرية كتاب: "الجدول الاقتصادي" 1758م، الذي بين فيه دور الثروة في النظام الاقتصادي.

2- المدرسة الكلاسيكية:

في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، بقيادة كلا من آدم سميث و ريكاردو.

واعتبر كتاب "ثروة الأمم" لسميث الذي نشر سنة 1776م، انطلاقة حقيقية للعديد من السياسات الاقتصادية.

ثالثا: النظريات التي يدرسها عالم الاقتصاد:

يدرس الاقتصاد أساسا نظريتين أساسيتين هما:

1- النظرية الاقتصادية الكلية:

وتهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية

- ✓ الدخل الوطني
- ✓ الاستهلاك العام
- ✓ مخزون النقود وعرضها
- ✓ المستوى العام للأسعار
- ✓ التوظيف
- ✓ إجمالي الناتج الوطني
- ✓ مستوى العمالة
- ✓ النمو الاقتصادي
- ✓ التوازن في ميزانية الدولة... الخ

2- النظرية الاقتصادية الجزئية :

وتهتم بدراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج. ويدرس الاقتصاد الجزئي الأسواق والمؤسسات المنتجة وكذا المستهلكين في هذه أسواق، وعليه فاقتصاد المؤسسة هو جزء أساسي من النظرية الاقتصادية الجزئية.

أسماء عدائكة

رابعا– تعريف اقتصاد المؤسسة:

ويعني اقتصاد المؤسسة بدراسة المؤسسة الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد الوطني المؤسسة الاقتصادية لها دور كبير في الاقتصاد الوطني كنواة أساسية فيه. ويدرس اقتصاد المؤسسة أساسا أصناف المؤسسات وكيفية تنظيمها، وعلاقة مؤسسة بالبيئة الداخلية والخارجية. وكذا موارد المؤسسة المالية والتكنولوجية والبشرية وكيفية تحديد وظائفها ودارتها، بما يحقق نموها واستقرارها في السوق. و تتميز الموارد بالندرة أو المحدودية، كما تتصف حاجات المجتمع بأنها متجددة ومتعددة ولا متناهية ونستطيع القول بأن ندرة الموارد و محدوديتها النسبية هي السبب الرئيس وراء ظهور علم الاقتصاد، أو بمعنى آخر هي السبب وراء وجود ما يسمى ب "المشكلة الاقتصادية". فلو كان بإمكان الإنسان توفير كل حاجاته ورغباته في الوقت والمكان والشكل الأسباب لربما لم يكن هناك حاجة لظهور الاقتصاد بتاتا. لأن الاقتصاد يهدف إلى درة المشكلة الاقتصادية، التي ترتكز على كيفية إدارة واستغلال الوارد محدودة سيا لإشباع الرغبات وحاجات متعددة بشكل دائم.

تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات. – اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين، وعليه إعطاء مفاهيم مختلفة للمؤسسة.

ومن هنا جاءت عدة مفاهيم شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف. وفيما يلي ندرج بعض المفاهيم الشاملة الخاصة بهما:

التعريف الأول: المؤسسة الاقتصادية هي الوحدة التي تتجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية والمالية للنشاط الاقتصادي.

التعريف الثاني: المؤسسة الاقتصادية هي وحدة اقتصادية مستقلة نوعا ما، تقوم بمزج عناصر الإنتاج من يد عاملة ورأس المال ومواد أولية وتنظيم واستخدام التكنولوجيا، بهدف الإنتاج السلعي والخدمي لغرض تحقيق الأرباح.

التعريف الثالث: المؤسسة الاقتصادية هي منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرار ات حول تركيب الوسائل البشرية والمالية والمادية والإعلامية، بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني و مكاني

من خلال التعريفات السالفة الذكر يمكن استنتاج مفهوم شامل إلى حدا ما للمؤسسة الاقتصادية كما يلي:

المؤسسة الاقتصادية هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزمان الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه.

وهذا المفهوم يشمل مختلف أنواع المؤسسات سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف ، كما أنه يبرز استقلالية المؤسسة ماليا، أي لها شخصية اعتبارية مستقلة، وفي نفس الوقت يترك المجال لتفرع المؤسسة الواحدة.

كما نستنتج في نهاية تعريفنا للمؤسسة بأنه ليس هناك تعريف موحد و متفق عليه، وبغية تبسيط وتوضيح مفهوم المؤسسة، سوف نعتمد على **ثلاثة محاور للمقاربة**، وهي:

- **المؤسسة بصفتها عون اقتصادي:** حسب هذه المقاربة يمكن تعريف المؤسسة على أنهما: " المؤسسة تنسق بين عوامل الإنتاج (رأس المال – العمل – الموارد الطبيعة) بغية إنتاج سلع أو خدمات موجهة للسوق ومنه الوصول إلى تلبية الاحتياجات الطلب). المحور الرئيسي لهذه النظرة يتمثل في الحصول على إنتاج مع تواجد مركز للقرار في المؤسسة، متمثلا في سلطة الإدارة وقدراتهما التسييرية، من حيث تنظيم عملية الإنتاج بحسب إمكانيات المؤسسة والمتغيرات البيئية الخارجية.

- **المؤسسـة منظمـة اجتماعيـة:** حسب هذه المقاربـة يمكن تعريف المؤسسـة علـى أنهـا: " مجموعة من الأفراد يش بتكون وينسقون جماعيا في منظمة مهيكلة (داخل تنظيم مهيكل) لإنتاج السلع أو الخدمات". محور التعريف يركز على منظمة مهيكلة، فالمؤسسة لم تعد ينظر إليها من زاوية ميكانيكية لعملية الإنتاج ولكن كمنظمة اجتماعية، وعليه يتم دراستها من خلال تنظيم السلطات، توزيع المهام، اتخاذ القرار، مواقف تصرفات الأفراد...

- **المؤسسة كنظام:** تركز هذه المقاربة على أن المؤسسة ما هي إلا مجموعة من مجموعة من الأنظمة الفرعية المترابطة فيمت بينها بالعديد من العلاقات التبادلية (نظام الموارد البشرية، نظام الإنتاج، نظام التسويق، النظام المالي، نظام المعلومات...)، مع بقاء الكل منظم ومتساندا بغية تحقيق الهدف الموحد، فضلا عن ضرورة الإلمام بجزء مهم من النظام الكلي للمؤسسة وهو البيئة الخارجية للمؤسسة التي تعتبر عنصرا مهما من عناصر النظام.

الشكل رقم (01): المؤسسة كنظام

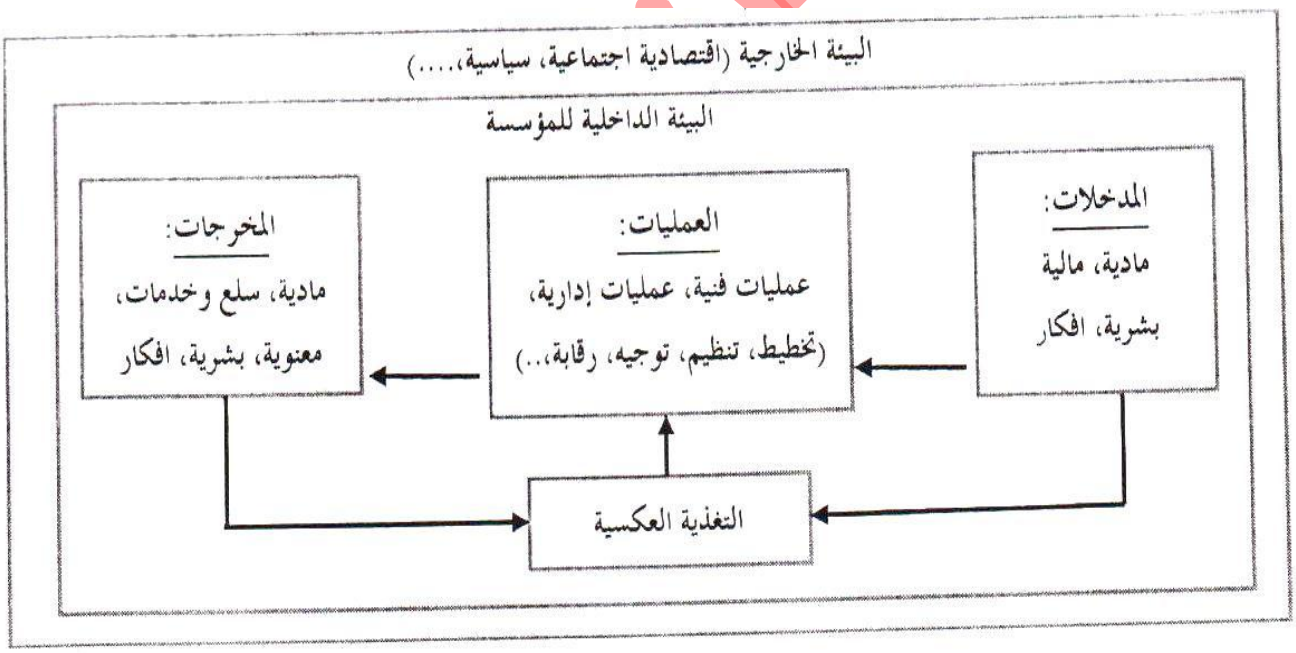

خامسا– خصائص اقتصاد المؤسسة:

يوجد العديد من الخصائص التي تتميز بها المؤسسة الاقتصادية، سنقتصر على بعضها أو أهمها كما يلي:

1- المؤسسة الاقتصادية كمركز للتحويل :

إن المؤسسة هي ذلك المكان الذي يتم فيه تحويل الموارد كمدخلات (المواد الأولية، الأفراد ، المعلومات ، رأس المال ، التكنولوجيا ، التنظيم .....) إلى مخرجات (سلع وخدمات). والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): المؤسسة الاقتصادية كمركز للتحويل.

2- المؤسسة الاقتصادية كمركز للحياة الاجتماعية:

تعتبر المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة.

3- المؤسسة الاقتصادية كمركز لاتخاذ القرار:

تقوم المؤسسة باستمرار باتخاذ القرارات في مختلف الأنشطة ....، وتتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة.

4- المؤسسة الاقتصادية كمركز للمخاطرة:

إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، وترتبط هذه المخاطرة بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن،.....

- ✓ وجود شخصية قانونية مستقلة من حيث الحقوق والواجبات وكذا من حيث الصلاحيات المسؤوليات.
- ✓ القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

- ✓ التكيف مع البيئة التي تعيش فيها المؤسسة والاستجابة لمتطلبات هذه البيئة.
- ✓ أهمية المؤسسة في المجتمع من الناحية الاجتماعية لكونها مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- ✓ يشمل مصطلح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة.

سادسا– أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تختلف و تتعدد أهداف المؤسسات الاقتصادية باختلاف أصحاب المؤسسات وشكل القانوني وطبيعة ملكية ونشاط الاقتصادي وأيضا حسب حجمها وتصنيفاتها.

1– أهداف إجتماعية: وتتمثل هذه الأهداف في:

- ✓ تحسين مستوى معيشة العمال وجميع الأفراد في المجتمع.
- ✓ تحقيق علاقات إجتماعية داخلية مترابطة بين الأفراد.

امتصاص البطالة.

2– أهداف ثقافية: وتتمثل هذه الأهداف في:

- ✓ العمل على رفع المستوى التكويني والمهني للعمال.
- ✓ العمل على خلق طبقة عمالية ذات مستوى واعي.

3– الأهداف الاقتصادية للمؤسسة: وتتمثل هذه الأهداف في: –

- ✓ الأرباح.
- ✓ الاستمرارية في السوق والنمو فيه
- ✓ زيادة الإنتاج كما وكيفا لإشباع حاجات المجتمع.

بينما صنف الاقتصادي جرينلي (G.E.Greenley) أهداف المؤسسة إلى أربع مجموعات رئيسية:

أ– **الأهداف التوجيهية:** تتمثل فيما يلي :

- ✓ قيادة السوق، وتقاس بالوضع التنافسي، درجة الإبداع، التقدم التقني.

- ✓ الانتشار السوقي، ويقاس بعدد الأسواق، عدد الجماعات الاستهلاكية، عدد الصناعات، وعدد البلدان .
- ✓ خدمة المنتفعين، وتقاس بفائدة (قيمة المنتوج جودة المنتوج؛ موثوقية المنتوج

ب- أهداف أدائية: وتتمثل فيما يلي :

- ✓ النمو (التوسع)، ويقاس بعائدات المبيعات؛ حجم الإنتاج؛ هامش الربح.
- ✓ الربحية: وتقاس بالعائد على رأس المال العائد على الموجودات هامش الربح على عائد البيع؛ العائد على أموال المساهمين.

ج- الأهداف الداخلية: تتمثل فيما يلي :

- ✓ الكفاءة، وتقاس بالمبيعات على مجموع الموجودات؛ دوران المخزون؛ فترة الائتمان؛ السيولة.
- ✓ شؤون العاملين، وتقاس بالعلاقات العاملين ومعنوياهم النمو الشخصي؛ معدل راتب العامل. عائدات البيع لكل عامل.

د- أهداف خارجية: تمثل في العناصر التالية :

- ✓ المسؤولية الاجتماعية، وتقاس بصورة المؤسسة العلاقة بين السعر
- ✓ الربح؛ استخدام الموارد النشاط العام، رفاه المجتمع المحلي.

بناء على ما سبق يتحتم على المؤسسة وضع سلم للأهداف أو أولويات حسب إمكانيات المؤسسة الداخلية والعوامل البيئية المؤثرة عليها والعمل على تحقيقها تدريجيا.

سابعا- أنواع (تصنيفات المؤسسات الاقتصادية):

هناك عدة أشكال يمكن أن تأخذها المؤسسات الاقتصادية، ويمكن التمييز بينها بمجموعة من المعايير، حتى يتضح لنا تنوع المؤسسات من جهة، وإظهار متطلبات التسيير المختلفة حسب أنماط المؤسسات، ومن المعايير الأكثر استعمالا في تصنيف المؤسسات الاقتصادية نذكر مايلي:

1- التصنيف الأول : حسب المعيار القانوني.

يتم تصنيف المؤسسات طبقا لهذا المعيار إلى صنفين رئيسيين هما:

1-1- المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة من الأفراد سواء لشركات الأموال أو الأشخاص، وتتخذ بدورها أشكالا متعددة وهي المؤسسات الفردية والشركات:

أ- **المؤسسات الفردية:** وهي الشكل الأبسط للمؤسسة حيث تكون ملكا لصاحبها الذي يتمتع بالحرية الكاملة للتصرف في أملاكها ومداخليها وتسييرها، ....، مثل المؤسسات الحرفية، تجارة التجزئة، .....

ب- **مؤسسات الشركات:** وهي التي تكون تحت حيازة عدة حاملين لرؤوس الأموال، بحوزتهم شخصية معنوية وذمة خاصة، حيث يتوزع التنظيم والتسيير ورأس المال على أكثر من شخص في المؤسسة، ويعتبر مؤسسو الشركة مسؤولين في حدود مساهمتهم في رأس المال الشركة ونشاطها، ولمؤسسات الشركات عدة أنواع وهي:

- ✓ **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** تتميز بأن رأسمالها محدود، حيث تؤسس بين الشركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص فهي تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك بقدر الحصص التي يقدمها والتي تكون متساوية وغير قابلة للتداول، وعدد الشركاء فيها محدود، ولا تتم عملية الاكتتاب بشكلها العام.
- ✓ **شركات المساهمة (شركة الأموال):** هي شركة تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم، وتكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول، ويشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام، والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك فيها، في حين أن الشركاء يتقاضون مقابلات أسهمهم على شكل أرباح موزعة (إن حققت).
- ✓ **شركات التضامن:** هي شركة التي تتكون من شريكين أو أكثر، يسأل فيها الشريك عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية، وتسمى الشركة بأسماء الشركاء، ويكتسب الشريك

صفة التاجر وتعتبر حصة الشريك غير قابلة للانتقال للغير، ولا تنتقل هذه الحصة لورثة الشريك.

✓ **شركات المحاصة:** هي شركة لا تتمتع بشخصية اعتبارية ولا برأسمال ولا عنوان، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة مالية أو عمل بهدف اقتسام الأرباح أو الخسائر ، دون أن تشهر أو تكون معلومة لدى الغير.

✓ **شركات التوصية:** شركة التوصية هي شركة تتكون من طرفين شركاء متضامنين و شركاء موصين تتحدد مسؤوليتهم بقدر حصصهم، لكن الشركاء الموصين يتحصلون على امتيازات عن الشركاء المتضامنين مثلا: في ضمان الموصي للأرباح بنسبة ثابتة تقدمها المؤسسة له حتى وإن لم تحقق أرباحا حقيقية وأيضا لا يتحملون ديون الشركة .... وغيرها، لكن وفي هذه الشركة لا يمكن للشريك الموصي أن يقوم بإدارة الشركة، كما أنه لا يظهر إسمه في إسم الشركة.

1-2- المؤسسات العمومية: هي مؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، في هذا النوع من المؤسسات يكون رأس المال مملوكا لمجموعة عمومية ممثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما أن سلطة القرار ترجع إليها، فهي مؤسسات تابعة للقطاع العام (الدولة) فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كما بشؤون، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها، إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، وتخضع هذه المؤسسات إلى تشريعات وقوانين الدولة، وتسعى هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الأخرى إلى تقديم مصلحة المجتمع عن مصلحة تحقيق الأرباح.

1-3- المؤسسات المختلطة: هي مؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2- التصنيف الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معيار الحجم:

يمكن تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أصناف وهي:

حسب حجم الأرض أو المحل المادي ، وحسب عدد العمال وحسب حجم رأس المال ، إلا أن أهم معيار يعتمد عليه في هذا التصنيف هو معيار عدد العمال . وتختلف تقسيمات المختصين للمؤسسات حسب هذا المعيار، حيث نجد من يميز بين 05 أنواع من المؤسسات والبعض يميز بين 04 والآخر بين ثلاثة فقط.

2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد عرفت هذه المؤسسات بعدد العمال المستخدمين فيها، ولقد أعطي لها أكثر من تحديد، فنجد هذا النوع يستعمل أقل من 500 عامل كما يلي:

- ✓ من 01 إلى 09 عمال: مؤسسات مصغرة.
- ✓ من 10 إلى 49 عامل: مؤسسات صغيرة.
- ✓ من 50 إلى 499 عامل: مؤسسات متوسطة.

هذا التصنيف حسب القانون الجزائري وهو المعتمد.

وهناك من يقسمها إلى ما يلي:

- ✓ من 01 إلى 09 عمال: مؤسسات مصغرة.
- ✓ من 10 إلى 199 عامل: مؤسسات صغيرة.
- ✓ من 200 إلى 499 عامل: مؤسسات متوسطة .

2-2- المؤسسات الكبيرة: وهي التي تشغل أكثر من 500 عامل.

2-3- المؤسسات الكبيرة جدا (المؤسسات العملاقة): وهي التي تشغل أكثر من 1000 عامل.

3- التصنيف الثالث: حسب المعيار الاقتصادي:

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه إلى الأنواع التالية:

3-1- القطاع الفلاحي: يجمع هذا القطاع المؤسسات المتخصصة في الفلاحة بمختلف أنواعها ومنتوجاتها، وأنشطة الصيد البحري،...

3-2- القطاع الصناعي: يجمع هذا القطاع المؤسسات الصناعية، وهي مختلف المؤسسات التي تختص في مجال الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية والتي تقوم بتحويل وتكرر المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي مثال ذلك: الحديد الصلب، البترول، ..... وغيرها. وكذلك المؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة والتي تقوم بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية وصناعية مختلفة، .....

3-3- قطاع الخدمات: ويتمثل في المؤسسات الخدمية، أي المؤسسات المنتجة للخدمات، مثل مؤسسات التوزيع، المؤسسات المالية (البنوك)، مؤسسات التأمين، المؤسسات السياحية،.....

تجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يعرف تطورا في العقدين الأخيرين، وعليه هناك من يضيف قطاعا رابعا الذي يتمثل في تلك المؤسسات التي تمنح الخدمات المؤسسات أخرى مثل: الإعلام الآلي، الأمن، الاستشارة، المعلوماتية، .....

أسماء عدائكة